

إدماج نتائج برامج إيكوال في الأداة القانونية. وهذا أمر أساسي من أجل تحقيق تكافؤ الفرص.

## برنامج دافني 2

يغطي برنامج دافني 2 الفترة الممتدة ما بين مايو/أيار 2004 و 31 ديسمبر/كانون الأول 2008. وهو يكمل برامج أُنجزت من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وخاصة منها تلك التي يتمحور موضوعها حول تبادل الممارسات الجيدة المتصلة بمحاربة العنف داخل المجموعة الأوروبية. ويأتي هذا البرنامج ليتوج نجاح برنامج دافني 1 (1997 - 2004).

دافني عبارة عن نقطة انطلاق من أجل تعاون المنظمات غير الحكومية والمتطوعين على الصعيد الأوروبي حيث يهدف هذا التعاون إلى محاربة العنف الممارس ضد الأطفال والمراهقين والنساء. ويشجع المنظمات غير الحكومية على تأسيس أو تعزيز الشبكات الأوروبية بمساعدتها على تطبيق برامج خلاقة يمكن بعدها للدول الأعضاء ومناطق أخرى استغلال نتائجها.

وعادة ما تقترح هذه المنظمات خدمات لا تملك لها السلطات العامة الاختصاص أو الموارد. ولا يمكن للمجتمع أن يستفيد من معارف وتجارب الهيئات غير الحكومية إلا إذا كانت أفكارها وبرامجها تنشر في كافة المجموعة الأوروبية وتطبق بالتزامن من قبل نظرائهم على تراب الدول الأعضاء الأخرى.

ويدعم برنامج دافني 2 كافة أشكال التدخل الهادف إلى محاربة العنف ضد الأطفال والمراهقين والنساء في أوروبا وكذلك جميع مظاهره (العنف داخل الأسرة وفي المدرسة وفي أوساط أخرى. والعنف في العمل، والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، وبتر الأعضاء الجنسية، والآثار الصحية، التعامل مع الناس، وإعادة تأهيل المعتدين...).

ويمكن تقديم المساعدة للأعمال التالية:

- < التعرف على الممارسات الجيدة والتجارب وتبادلها. مع إيلاء عناية خاصة للوقاية ومساعدة الضحايا؛
- < التحقيقات والدراسات والأبحاث؛
- < العمل الميداني مع إشراك المستفيدين في صياغة هذه المشاريع وتطبيقها وتقييمها؛
- < تأسيس شبكات مستدامة متعددة التخصصات؛
- < تأليف واستعمال أدوات تربوية؛
- < صياغة وتطبيق برامج مرافقة ومساعدة للضحايا والأشخاص المعرضين للخطر بمن فيهم مقترفو أعمال العنف؛
- < صياغة وإجاز أنشطة توعية موجهة لفئات مستهدفة محددة؛

في إطار غلاف مالي إجمالي بقيمة 50 مليون أورو، يمكن للمفوضية أن تخصص 15% من هذا المبلغ لكي تستعمله بنفسها في تحسين فعالية البرنامج وتتخذ موقفا أكثر نشاطا في نشر الممارسات الجيدة. ويمكن توزيع هذه الأنشطة إلى ثلاثة أقسام. ويتمثل الأول في صياغة مؤشرات في ما يتعلق بالعنف، وهذا سيسمح بتقييم حجم الظاهرة. ويهدف الثاني من خلال النتائج المقدمة من قبل المشاريع الممولة إلى رصد واستنتاج المحاور الإستراتيجية من أجل اقتراح رؤيا مشتركة إستراتيجية في مجال العنف على المستوى المجموعة، وهذا سيسمح أيضا بتقديم مساعدة للسلطة القضائية، ويهدف الثالث إلى نشر الممارسات الجيدة التي تم تحديدها من خلال المشاريع الممولة في كافة البلدان الأوروبية. ويتم دعم هذه الأنشطة عن طريق طلبات الاقتراحات أو طلبات العروض أو هما معا.

## ت. المساواة بين الجنسين في الشراكة الأوروبية المتوسطة

ترتبط اللقاءات الوزارية، التي تعقد بشكل منتظم وفق مقتضيات مسلسل برشلونة، دائما ارتباطا وثيقا بإشكالية حقوق المرأة كما كان الحال في برشلونة (1996). شتوتغارت (1999)، فالنسيا (1999) و مارسي (2000).

وتأتي التصريحات الصادرة بمناسبة دورات المجلس الأوروبي المخصصة للإستراتيجية الأوروبية وثيقة الصلة هي الأخرى بضرورة ضمان حماية حقوق المرأة (على سبيل المثال المجلس الأوروبي فيريا).

وفي سياق السياسة الأوروبية المتعلقة بالمتوسطي، حُصصت بعض المؤتمرات الوزارية لمشاكل حقوق المرأة بالتحديد (مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية) كما كان الحال في إريسييا (1998) وبروكسل (2000). وفي إطار نفس هذه السياسة، نظمت مؤتمرات بين البرلمانات بمشاركة ممثلين عن البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء والبرلمان الأوروبي. وستقدم المفوضية الأوروبية دعمها للمساواة بين الجنسين في المنطقة المتوسطية، والذي سيتجلى من خلال جملة أنشطة من بينها تنظيم، سنة 2006، مؤتمر وزاري أوروبومتوسطي حول المساواة بين الجنسين. وهو المؤتمر الذي سيقته مشاورات اجتماعية ويمكن أن ينبثق عنه اعتماد خطة أعمال (خارطة طريق للمساواة بين النساء والرجال، 2006-2010).

وتعكس اتفاقات الشراكة السارية حاليًا المقتضيات العامة حول احترام حقوق الإنسان والقواعد الديمقراطية بالإضافة إلى المقتضيات الخاصة المتعلقة بضرورة تعزيز دور المرأة وخاصة في التعليم.

وتضم كل اتفاقات المشاركة الأوروبية المتوسطية مقتضيات حول التشغيل والإشكالية الاجتماعية. وتدعو إلى الحوار والتعاون في الميادين ذات الاهتمام المشترك. وتناقش هذه المشاكل أساسا داخل هيئات من قبيل المجموعات من أجل الشؤون الاجتماعية المؤسسة داخل عدد من اتفاقات المشاركة. وتتعلق المناقشات داخل هذه الهيئات أساسا بظروف عيش وعمل العمال المهاجرين والمساواة بين الجنسين وسياسة التشغيل ومحاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي.

ويشكل تحسن ظروف عيش العمال المهاجرين القادمين من بلدان شريكة وضمن اندماجهم بشكل جيد في الحياة الاجتماعية موضوع اهتمام مشترك هام. وقد أُحرز تقدم جزئي ولكن متواصل خلال العشر سنوات الأخيرة على سبيل المثال في مجال التشريع الجماعي الذي يحظر كافة أشكال التمييز على أساس الدين أو الأصل العرقي أو العنصري سواء

في التشغيل أو بشكل عام. وحسب اجتهاد محكمة العدل الأوروبية، فإن أحكام اتفاقات المشاركة المتعلقة بالمساواة في المعاملة في مجال العمل مهما كانت جنسية العامل، تسري مباشرة. إضافة إلى ذلك، فإن وضع العمال المهاجرين ومشاكلهم تؤخذ تلقائيا في الاعتبار ضمن الإستراتيجية الأوروبية من أجل التشغيل وإجراءات محاربة الإقصاء الاجتماعي. ويضمن الدعم المالي الذي يسهل إدماج العمال المهاجرين وأسرههم الصندوق الاجتماعي الأوروبي والمبادرة الجماعية إيكوال وبرامج العمل المحددة التي تستهدف عدم التمييز ومحاربة الإقصاء الاجتماعي.

وتدخل المساواة بين الجنسين وتحسين وضع المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ضمن الأهداف الأولية لمسلسل برشلونة. وقد جرت تبادلات هامة خلال اللقاءات المنظمة في إطار مجموعة عمل الشؤون الاجتماعية. ونُظِم في يوليو/تموز 2001 تحت الرئاسة البلجيكية مؤتمر رفيع المستوى خصص لبعث المساواة بين الرجال والنساء في البلدان الأعضاء في الشراكة الأوروبية المتوسطية. وتلت هذا المؤتمر سلسلة من اللقاءات الثنائية على مستوى رفيع وزيارات مفوض «التشغيل والشؤون الاجتماعية» لعدة بلدان قصد تباحث قضايا تتعلق بالمنظور الجنساني.

وتنص قواعد ميديا 1 (1996) و ميديا 2 (2000) على أحكام واضحة تهم حماية حقوق المرأة وتعزيز دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي التنمية والتعليم<sup>1</sup>. وتوضح قواعد برنامج ميديا 2 بشكل خاص أنه في شقه الثالث المخصص للتعاون الإقليمي والمحلي والعاير للحدود، فإن التدخلات المنجزة لهذا الغرض يجب أن تراعي تحليل احتياجات وإمكانيات النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل يراعي مشاكل المساواة بين الجنسين عند برمجة وتطبيق التعاون من أجل التنمية. ويجب أن تولي عناية خاصة للتعليم وخلق مناصب الشغل للنساء.

1. أنظر مثلا البرامج الوطنية (الاتفاقات الثنائية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وكل شريك على حدة على أساس احتياجاتهم) والبرامج الإقليمية (الاتفاقيات متعددة الأطراف حول مجالات الدخل الثلاث، طبقا لمسلسل برشلونة).

ومع نهاية 2005، أُطلق البرنامج الإقليمي الأول المخصص لإشراك النساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية (أُخذ القرار حول تأسيس هذا البرنامج أصلاً في 2001). وهو برنامج يجب توسيعه سواء من زاوية محيطه أو من ناحية عدد المواضيع المعالجة. ويجب أن يشمل أيضاً أنشطة الاتصال والتوعية بصورة المرأة ودورها في المسلسل الديمقراطي.

وقد وُضعت خطوط توجيهية لتحسين مركز المرأة ووضعها في المنطقة المتوسطة بفضل إدراج عمليات محددة في خطة العمل الخماسية المعتمدة خلال قمة قادة الدول والحكومات المنعقدة في برشلونة في نوفمبر/تشرين الثاني 2005. وتؤكد نتائج هذه القمة عزم الدول الشريكة على تعزيز مشاركة النساء في عمليات اتخاذ القرار وفي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية... ويلتزم الشركاء الأورومتوسطيون باتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والوقاية من كافة أشكال التمييز وضمان حماية حقوق المرأة».

### ث. برامج ومبادرات أخيرة حول تمويل المجموعة للأنشطة الهادفة إلى المساواة بين الجنسين في البلدان الأعضاء في الشراكة الأورومتوسطية

#### سوريا: إجراءات تشجع النساء على خلق مقاولات صغيرة

تعاني العديد من النساء في سوريا أوضاعاً صعبةً بسبب الفقر والأمية وسوء التغذية ونقص الرعاية الصحية إلى جانب غياب الفرص الاقتصادية. وبما يزيد من هشاشة وضعهن الاقتصادي أكثر هو أنه، تقادياً لتقسيم الأراضي في بعض المناطق، من المؤلف أن تتخلى النساء عن حصصهن في الإرث لفائدة إخوتهن الذكور مقابل تعويض نقدي أو مقابل بعض الحيوانات. ولا تخلو هذه الممارسة من مصاعب بالنسبة للنساء الراغبات في الحصول على قرض لدى أحد البنوك واللواتي يتلقين رفضاً تلقائياً لأنهن غير قادرات

على تقديم أراضيهم كضمانة. وكشفت دراسة مؤخراً خصت النساء في القرى أن 97% من النساء المستجوبات لا تستغدن من أي نوع من الخدمات التعاونية أو تمديد.

وحتى في قلب مشروع تأسيس أنشطة في الوسط القروي (حاضنة المقاولات في القرى) الذي أُجِّز بفضل تمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي وسوريا، هناك جهود منظمة لتعزيز قدرات النساء بفضل تطوير النشاط المقاولاتي على مستوى المقاولات الصغيرة والمتوسطة. والمأمول من مشروع حاضنة المقاولات في القرى هو تعزيز حضور النساء في سوق العمل بمساعدتهن على تأسيس مقاولات صغرى وصغيرة. ويهدف هذا المشروع إلى تطوير الشبكات المؤسسية الضرورية لتأسيس مركز خدمات يضمن مرافقة تقنية وتعليمية لتأسيس هذه المقاولات وفتحها من قبل النساء بشكل فردي أو من قبل التعاونيات النسائية. وتمثل أهداف حاضنة المقاولات في القرى فيما يلي:

< تقديم المساعدة للمقاولات القائمة من أجل السماح لها بالانتقال من وضع مقاوله صغيرة إلى مقاوله متوسطة؛

< تعزيز قدرات المنظمات المحلية بتطبيق برامج موجهة نحو المقاولات النسائية؛

< تشجيع وتعزيز خلق حاضنة مقاولات في الوسط القروي كنواة قوية ومستدامة يمكنها أن تكون نموذجاً لمبادرات مشابهة على صعيد البلاد.

ويتجلى هدف هذه الحاضنات في توجيه النساء في اختيارهن المهني باقتراح التكوين في مجال قيادة الأعمال والمساعدة التقنية، وتستفيد النساء من تكوين خاص في مجال الإنتاج وتحويل المنتجات الفلاحية الغذائية والحزير والعسل إلى جانب قطاعات أخرى تحدها النساء أنفسهن خلال مدة المشروع.

وقد شُرع حالياً في مشروع حاضنة المقاولات في المناطق القروية لحافظة اللاذقية في إطار مبادرة تحت عنوان «تأسيس حاضنة المقاولات في المنطقة القروية، موجهة للمقاولات المصغرة والمقاولات المتوسطة النسائية الكائنة في منطقة سوريا الساحلية المتوسطة». ويمول هذا المشروع الاتحاد الأوروبي والصندوق الدولي للتنمية الفلاحية (فيدا) وصندوق